

## التداعيات الاقتصادية الإقليمية المترتبة على إنشاء مشروع

### قناة البحرين (البحر الأحمر - البحر الميت)

إعداد الباحث:

د. سلمان محمد الديراوي

أستاذ علم الاقتصاد المشارك - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين - غزة

٢٠١٨ . هـ ١٤٣٩ م

#### ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشروع قناة البحرين (البحر الأحمر-البحر الميت) وتداعياته الاقتصادية المستقبلية على فلسطين، والأردن، وإسرائيل-وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي والاستشراقي-من خلال المراجع، والنشرات، والدوريات، والدراسات. وتوصل البحث إلى نتائج كان أهمها المحافظة على سيادة أرض فلسطين، وتوفير ما يزيد عن ١٢٠ مليون م<sup>٣</sup> إضافة إلى ٢٠ مليون م<sup>٣</sup> مدفوعة الثمن، وهذا يسهم في زيادة الناتج المحلي بـ ١,١٥ مليار دولار تقريباً، وأن المستفيد الأول لإسرائيل حيث سيزداد الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٥٠,٢ مليار دولار، أما الناتج الإجمالي الأردني فيزداد إلى ١١,٧ مليار دولار أمريكي، وأظهرت الدراسة بعض التداعيات السلبية على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تعميق العجز في ميزانية السلطة بعد دفع حصتها من المشروع البالغة حوالي ٣,٥ مليار دولار، وحرمان فلسطين من حصتها من مياه نهر الأردن وعلى ضوء تلك النتائج :

أوصى الباحث بالاستمرار في المشروع على أن تكون الاستفادة بالتساوي في توزيع المياه، وإمكانية تغطية حصة فلسطين من الدول المانحة؛ لوجود عجز في ميزانية السلطة، وأن تعمل الدول الداعمة للمشروع على تمكين فلسطين من السيطرة على مواردها المائية، والبحرية لخلق بيئة اقتصادية تسهم في تصحيح الاختلالات في الاقتصاد الفلسطيني.

كلمات مفتاحية: التداعيات الاقتصادية-قناة البحرين (البحر الأحمر - البحر الميت) -الدول الإقليمية (فلسطين-الأردن-إسرائيل).

## Regional economic consequences of the Red Sea- Dead Sea Canal

**Dr. Salman Mohammed Al-Derawi**  
**Associate Professor of Economics**  
**Al-Quds Open University**

### Abstract

The study aimed to identify the scheme of the Red Sea-Dead Sea Canal and its future economic consequences on Palestine, Jordan and Israel. The researcher adopted the descriptive, analytical approach, relying on some references, bulletins, periodicals and studies.

The study came up with a number of findings, the most important among which is the preservation of the sovereignty of the land of Palestine and the provision of more than 120 million m<sup>3</sup> of water in addition to the 20 million m<sup>3</sup> paid. This contributes to the increase of GDP by approximately \$ 1.15 billion. Israel gains the highest benefit; the study revealed that Israel's GDP will increase approximately 50.2 billion dollars, whereas that of Jordan will increase 11.7 billion dollars.

The study also shed the light on some negative consequences on the Palestinian economy by deepening the deficit in the budget of the Palestinian National Authority (PNA) after paying its share of the project of about 3.5 billion dollars. In addition, the scheme deprives Palestine from its share of the River Jordan water.

In light of these results, the researcher recommends to resume the project conditioned by equal benefit in the distribution of water, and the possibility of covering the share of Palestine from donor countries due to the deficit in the budget of the PNA. Moreover, the countries supporting the scheme should enable Palestine to control its water and marine resources to found an economic environment that contributes to correct imbalances in the Palestinian economy.

**Keywords:** economic , repercussions, Two Seas , Canal, (Red Sea, Dead Sea), regional states, Palestine, Jordan, Israel.

### تمهيد:

تعد المياه عصب الحياة على الأرض، حيث قال تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق الله العظيم (قران الكريم، الأنبياء، آية ٣٠)

بدأ التفكير بحفر قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت في ظل الصراع بين الدول العظمى (فرنسا وبريطانيا خلال القرن التاسع عشر) وبعد حفر قناة السويس، لإيجاد بدائل تربط الشرق الأدنى وأوروبا، وطرح هذا الأمر على المهندس البريطاني وليام آلن عام ١٨٥٠م، حيث تبدأ عملية الربط من خليج حيفا مروراً بوادي الأردن إلى البحر الميت. (إبراهيم ماهر، ٢٠١٢: ٦) وطرح هذه الفكرة تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية عام ١٩٠٢ م، إلا أنها أوقفت عام ١٩٨٥م لأسباب داخلية، وعليه قامت الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٧٧م بتشكيل لجنة تخطيط لدراسة ثلاثة مقترحات لربط البحر الميت، والمتوسط، والأحمر، وبعد اتفاقية أسلو عام ١٩٩٣م الموقعة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وضمن نتائج اجتماعات لجنة قضايا المياه بين الطرفين تم الإعلان في عام ١٩٩٤م عن التوصل إلى اتفاق لإنشاء قناة البحرين (البحر الأحمر - البحر الميت) وبمشاركة الأردن خلال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد على ساحل البحر الميت، الأردن، عام ٢٠٠٣ م. (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٥: ٨)

يُظهر البحث أن فلسطين شاركت في المشروع؛ كونها دولة مشاطنة- لحوض نهر الأردن والبحر الميت، والذي يمثل جزءاً من الحدود الشرقية لفلسطين، ويحافظ على الحقوق الفلسطينية في السيادة على مياهه وأرضه، وفي استغلال ثروات البحر الميت، وأيضاً النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وعدم وجود آثار ومخاطر تهدد هذا الاقتصاد الناشئ، إضافة إلى أن هناك مكاسب مائية اقتصادية

متفاوتة بين الدول الثلاث الموقعة على المشروع، وعليه فإن المتوقع أن تحصل فلسطين على ١٢٠ مليون م<sup>٣</sup> ستعوضها عن جزء من مياه الضفة المسروقة من قبل إسرائيل، وأيضاً إقامة مناطق صناعية مشتركة لتنشيط الوضع الاقتصادي أما المكاسب الأردنية فمن المتوقع أن يوفر المشروع ٥٧٠ مليون م<sup>٣</sup> من المياه، وتوفير جزء من الطاقة الكهربائية لتنشيط الحركة الاقتصادية التجارية مع فلسطين وإسرائيل، مع دفع التزاماتها المالية، أما المكاسب الإسرائيلية فستحصل على ١٦٠ مليون م<sup>٣</sup>، وستقوم بتبريد مفاعلاتها النووية المنوي إقامتها في النقب، وتثبيت حلم إسرائيل، ورؤيتها للشرق الأوسط الجديد، لكون إسرائيل في قلب الوطن العربي، مع زيادة النمو الاقتصادي، علماً بأن المبلغ الإجمالي لتكلفة المشروع تبلغ حوالي ١١ مليار دولار أمريكي. (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٥:١٠)

### مشكلة البحث:

تحاول إسرائيل استغلال الوضع العربي والدولي لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية، حيث خططت لمشروع قناة البحرين منذ ما يزيد عن قرن، ووجدت ان الطرف العربي هو الأضعف مالياً واقتصادياً، وبالتالي تكمن مشكلة البحث في ان المستفيد الرئيس من تنفيذ قناة البحرين هي اسرائيل، ثم الأردن.

ولهذا فإن السؤال الرئيس والذي ستقوم الدراسة بالإجابة عنه هو: ما التداعيات الاقتصادية المستقبلية المترتبة على إنشاء مشروع قناة البحرين؟

وينتفع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية وهي:

- ١- ما مراحل وخطوات انشاء مشروع قناة البحرين؟
- ٢- ما الأهداف الاقتصادية الإقليمية المترتبة على إنشاء قناة البحرين؟
- ٣- ما المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لفلسطين، والأردن، وإسرائيل بعد إنشاء قناة البحرين؟

٤- ما الآثار الاقتصادية للدول الإقليمية المترتبة على إنشاء مشروع قناة البحرين؟

### أهمية البحث:

بدأت فكرة إنشاء قناة البحرين (الأحمر - الميت) بعد حفر قناة السويس، حيث تعددت الدراسات حول الموضوع، وطرق ربط القناة، والوقت اللازم، والدول الممولة المبادرة لهذا المشروع.

### وتتمثل أهمية البحث في:

- ١- أن الدول الكبرى وبعض الدول الإقليمية مهتمة بإنشاء قناة البحرين؛ لاعتقادها بأنها ستكون رافعة اقتصادية، وتحد من مشكلة نقص المياه للدول الإقليمية، وتحافظ على نضوب مياه البحر الميت، وتسرع في العملية السلمية.
- ٢- ترجع أهمية البحث في انه يلقي الضوء على الدوافع الإسرائيلية لإنشاء المشروع وتداعياته على اقتصادات الأردن وفلسطين.
- ٣- يعد الاقتصاد الفلسطيني الأضعف مقارنة باقتصادات الدول المحيطة، وأن هذا المشروع قد يحدث طفرة ونمواً اقتصادياً يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وأيضاً يسهم في نمو اقتصاد الأردن وإسرائيل.
- ٤- مدى قدرة الاقتصاد الفلسطيني في تجاوز العجز في الموازنة، والالتزام بدفع حصته من تكلفة المشروع.

### أهداف البحث:

- ١- يهدف البحث إلى معرفة مراحل وخطوات إنشاء مشروع قناة البحرين.
- ٢- التعرف على الأهداف الاقتصادية الإقليمية المترتبة على انشاء قناة البحرين.

٣- التعرف على المؤشرات الاقتصادية المتوقعة، لفلسطين، والأردن، وإسرائيل بعد انشاء قناة البحرين.

٤- التعرف على الاثار الاقتصادية للدول الإقليمية المترتبة على انشاء مشروع قناة البحرين.

### منهجية البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي، كمنهج رئيس في دراسة التداعيات الاقتصادية المترتبة على إنشاء قناة البحرين، كما واعتمد أيضاً على المنهج التحليلي، كمنهج مساعد لاستخلاص النتائج، ومقارنتها بالدراسة السابقة، وسوف تستعين الدراسة بالمنهج الاستشرافي لمعرفة التداعيات الاقتصادية على مشروع قناة البحرين.

وسوف يقوم الباحث بجمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية سواء أكانت عن طريق الكتب، والنشرات، والدراسات، والدوريات، والمجلات، والرسائل العلمية، وبيانات جهاز الإحصاء المركزي، والمراكز المتخصصة، وشبكة المعلومات الدولية، وموامة هذه البيانات، والمعلومات، والدراسات بما يخدم الدراسة.

### حدود البحث:

لمعالجة هذه الدراسة على نحو علمي فاعل تم تجميع البيانات والإحصاءات منذ طرح فكرة المشروع ١٨٥٠م والتوقيع عليه بين فلسطين، والأردن، وإسرائيل عام ٢٠١٣م والمستجدات حول المشروع حتى عام ٢٠١٥-٢٠١٦م. وستشمل حدود البحث المكانية كلا من: فلسطين، والأردن، وإسرائيل.

المحور الأول: مراحل وخطوات إنشاء مشروع قناة البحرين

### أولاً: مقترح إسرائيل لربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت:

قامت الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٧٧ بتشكيل لجنة تخطيط لدراسة ثلاثة عروض لمسارات تربط البحرين الميت والمتوسط، وعرض آخر يربط البحر الأحمر بالميت عبر "إيلات" والغريب أن النتيجة النهائية التي توصلت إليها هذه اللجنة كانت التأكيد على أفضلية مشروع توصيل البحر الميت بغزة، باعتبارها الأكثر جدوى اقتصادياً، بينما جاء مقترح توصيل البحر الميت بإيلات باعتباره هو الأسوأ والأقل من حيث الجدوى الاقتصادية (عفيف البرزي، ١٩٨٤: ٦١)

يبدأ الخط الذي أطلق عليه الإسرائيليون "خط القطيف" - مسعدة " من تل القطيفة الذي يقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط جنوبي دير البلح وشمالى خان يونس في قطاع غزة، وينتهي في منطقة مسعدة بالقرب من البحر الميت، ماراً بالنقب الشمالي جنوبي بئر السبع. (عساف بيان، ٢٠١٤: ١٦)

وفي تاريخ ١٩٨٠/٨/٢٤ اتخذت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع قراراً سياسياً يقضي بالعمل على تنفيذ المشروع، وفي ١٩٨١/٥/٢٨ تم مباشرة العمل بتنفيذ المشروع من قطعة على سفح جبل "يائير" (قطاعه) المطل على البحر الميت بالقرب من بلدة مسعدة إلا أن العمل توقف عام ١٩٨٥ لأسباب غامضة. (New project, 2013)

حسب وجهة النظر الإسرائيلية، فإن هذه القناة تهدف إلى توليد حوالي ثلاثة آلاف ميغا واط من الطاقة الكهربائية سنوياً عن طريق المحطات الكهربائية، والطاقة الشمسية، والمفاعلات النووية، كما تهدف إلى إنتاج ما يقارب ٢٠ ألف برميل من الزيت الخام يومياً من الصخور الزيتية، وإقامة مجمعات صناعية، ومستوطنات زراعية تصل إلى مائة مستوطنة في النقب الشمالي، وتحلية مياه البحر، وإنشاء بحيرات مائية لأغراض السياحة وتربية الأسماك. ويتوقع أن إسرائيل هدفت وإن لم

تعلن عن ذلك إلى إقامة أربعة مفاعلات نووية جديدة. وحسب تقديرات الكلفة عام ١٩٨٣ كانت تكلفة إنشاء القناة ١,٥ مليار دولار، جمع منها حوالي مائة مليون دولار من منظمة السندات الإسرائيلية لتغطية تكاليف المرحلة الأولى من المشروع. (مركز الاعلام الفلسطيني، ٢٠٠٤: ١٧)

وتوقعت الدراسات الإسرائيلية أن ترفد هذه القناة البحر الميت بحوالي ١٦٠٠ مليون م<sup>٣</sup> سنوياً، وبإضافة ٦٠٠ مليون متراً مكعباً من مياه الروافد سيصب في البحر الميت ما مجموعه ٢٢٠٠ مليون م<sup>٣</sup> من المياه سنوياً. (National academy of science, 1999)

#### ثانياً: مقترح أردني لربط البحر الميت بالبحر الأحمر:

طرحته الحكومة الأردنية في تلك الفترة ما بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٤م مشروعاً بديلاً لربط البحر الميت بالبحر الأحمر، كرد على المشروع الإسرائيلي، غير أن الدراسات المستقلة أثبتت أنه لا مكان لمشروعين منفصلين، كما أن تنفيذها معاً سيؤدي إلى كارثة اقتصادية وبيئية، من ثم لا بد من الاتفاق على مشروع واحد، إذا قدر له أن يرى النور. (منذر خدام، ٢٠٠٣: ٧٢)

وقد قوبل المشروع الأردني برفض واعتراض إسرائيلي، وقام رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت (مناحيم بيغن) بدعوة الأردن إلى المشاركة في تنفيذ المشروع الإسرائيلي بدلاً من القيام بمشروع منفرد. (مناحيم بيغن، 1977)

وبموازاة الضغوط الخارجية كانت هناك اعتراضات كبيرة داخل إسرائيل، حيث أثارت الجدوى الاقتصادية للمشروع شكوك المعارضة الإسرائيلية، وبخاصة مع تأثر مشاريع استخراج البوتاس على جانبي البحر الميت، وانخفاض أسعار البترول، وتركيز الحكومة الليكودية في ذلك الوقت على الأهداف السياسية، والعسكرية، والاستراتيجية بعيدة الأمد. (العضايلة عادل، ٢٠٠٥: ٢٧٢)



١. تتضمن المرحلة الأولى قناة بطول ١٢ كيلومترا من شاطئ العقبة باتجاه الشمال، بسعة تدفق تصل إلى ٦٠ م<sup>٣</sup> في الثانية، لتصل بعد ذلك إلى محطة رفع تضخ المياه بواسطة الأنابيب إلى ارتفاع ١٢٦ مترا فوق سطح البحر، لتصب في أنابيب أخرى قطرها ٤ أمتار تنقل المياه، وبطول ١٨٠-١٩٢ كيلو متر تقريبا إلى الشاطئ الجنوبي للبحر الميت، وبواسطة الانسياب الطبيعي، وتصل إلى نقطة ترتفع عن سطح البحر الميت بحوالي ١٠٧ أمتار لتتساب إلى مستوى ٤٠٠ متر تحت سطح البحر، وبالتالي الاستفادة من فرق المنسوب المقدر بـ ٥٠٧ أمتار لتوليد الطاقة الكهربائية. (رضوان جهاد وآخرون، ٢٠٠٧: ٢٥٠)، بناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية؛ للاستفادة من الارتفاع الشاهق لسقوط المياه.
٢. أما المرحلة الثانية فهي عبارة عن إنشاء محطات لتحلية المياه ونقلها، عن طريق طرح عطاء مالي للشركات المتخصصة لإنشاء محطة تحلية بقدرة استيعابية ٨٥٠ مليون م<sup>٣</sup>، وإنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية للاستفادة من الارتفاع العالمي لسقوط المياه والبالغ ٥٠٧ م (The Islamic univercity, 2007: 250). ومن ثم نقل المياه إلى الدول الثلاث، الأردن، وإسرائيل، وفلسطين، على أساس نظام بناء وتشغيل محطة بتكلفة تقديرية، تصل إلى ٣ مليارات دولار. (إبراهيم حبيب وآخرون، ٢٠١٣: ٥)

### خريطة تبين مسار قناة البحرين (البحر الميت - البحر الأحمر)



المصدر: قناة البحرين - <http://www.marefa.org>

### ثالثاً: طرح مشروع قناة البحرين بعد عملية السلام (أوسلو عام ١٩٩٣):

بدأ بحث المشروع جدياً بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٥ بعد توقيع الجانبين الأردني والإسرائيلي اتفاق إنهاء حالة الحرب بينهما، حيث اتفق الطرفان على تشكيل لجنتين أحدهما لترسيم الحدود والأخرى لبحث قضايا المياه، وقد كان من نتائج اجتماعات لجنة قضايا المياه الإعلان في نهاية آب من عام ١٩٩٤ عن التوصل إلى اتفاق لإنشاء قناة البحرين كما شملت المادة السادسة من معاهدة السلام الموقعة بين الجانبين في نهاية تشرين أول عام ١٩٩٤ ملحقاً تنظيمياً للعلاقات المائية بين الطرفين، وقد كان من بين تلك الأمور إنشاء قناة البحرين. (اتفاقية وادي عربة، 1994)

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي والحكومة الإيطالية قد قاما بتمويل دراسة المشروع عام ١٩٩٧ وهذه الدراسة قدرت كلفة المشروع بحوالي مليار دولار، على اعتبار أن طول القناة لا يتعدى ٢٠ كيلو متراً من البحر الأحمر يتم ربطها بآبائيب لنقل المياه للبحر الميت. (World bank, 2007).

رأت مصر أن مشروع قناة البحرين يشكل تهديداً لقناة السويس، واوصت بالبحث عن بدائل أخرى، كما أن المستثمرين غير مستعدين للمخاطرة بأموالهم في منطقة غير مستقرة، كل هذه العوامل أدت إلى عدم تنفيذ المشروع طوال حقبة التسعينيات، ومطلع الألفية الثالثة. (جبور سمير واخرون، ١٩٨١: ١٧٦).

### ١. الاتصالات بين الأردن وإسرائيل لإنشاء مشروع قناة البحرين:

ظلت الاتصالات الأردنية الإسرائيلية للتنسيق حول المشروع مستمرة لبحث النقاط التي جعلت المعارضة العربية للمشروع قوية، ومحاولة تذليل هذه المعارضة،

والحد منها في انتظار الفرصة المناسبة للإعلان عن المشروع وبدء تسويقه للعالم. وفي خلال عام ٢٠٠٢ بدأت الأخبار تتوارد حول هذه الاتصالات التي ادعى المسؤولون الأردنيون أنها اتصالات غير رسمية عن طريق البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقرر الطرفان إعلان الفكرة، وضعها موضع التنفيذ الفعلي خلال قمة الأرض في جوهانسبرج في سبتمبر ٢٠٠٢ من خلال طرحها في شكل جديد و هو من خلال مد خط أنابيب وليس حفر قناة ، وذلك من أجل تقليص المعارضة العربية من ناحية، وخفض التكلفة من ناحية أخرى، هذا فضلاً عن طرحها في إطار مؤتمر دولي للبيئة؛ من أجل إضفاء أبعاد بيئية تصرف النظر عن الحقائق السياسية والاقتصادية التي يتضمنها المشروع. ( مركز الاعلام الفلسطيني والمعلومات، ٢٠٠٤:ص٢٢)

بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٢ أكد الوفد الفلسطيني أن مشروع القناة يتعارض مع الحقوق الفلسطينية في البحر الميت، وذهب أحد أعضاء الوفد الفلسطيني إلى حد القول بأن الإعلان عن المشروع في قمة جوهانسبرج هدفه في المقام الأول سياسي، وليس هدفاً بيئياً، وذلك في إطار خطه إسرائيلية رصدت لها ميزانيته ٢,٥ مليون دولار للتأثير في مقررات قمة جوهانسبرج. (نبيل السمان، ٢٠٠٢:ص٣٢)

٢. توقيع اتفاقية إنشاء مشروع قناة البحرين بين فلسطين، والأردن،

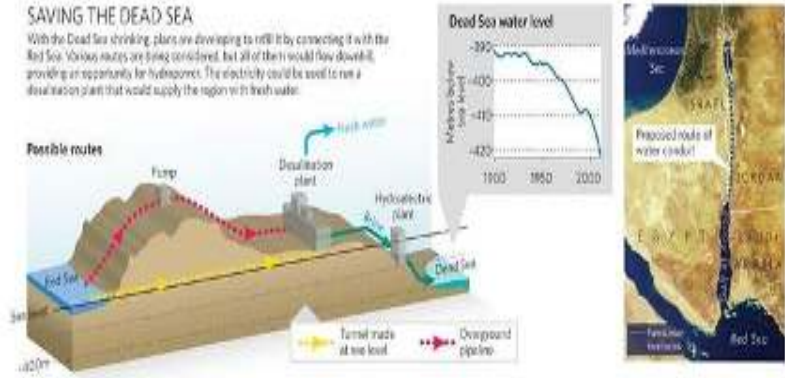
وإسرائيل:

وقعت السلطة الفلسطينية، والأردن، وإسرائيل في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، في مقر البنك الدولي في واشنطن اتفاقاً لتقاسم موارد المياه، وبناء محطة تحلية على خليج العقبة، ودراسة مد خط أنابيب يربط البحر الميت بالأحمر بتكلفة مقدارها حوالي ١١ مليار دولار. (اتفاقية إنشاء قناة البحرين، ٢٠١٣)

ويحسب وزير المياه والري الأردني د. حازم الناصر فإنه سيتم سحب ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه البحر الأحمر في المرحلة الأولى لتصل إلى ٢ مليار متر مكعب سنويا بعد استكمال المراحل المستقبلية للمشروع الذي سيوفر للجانب الفلسطيني ٣٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة الصالحة للشرب سنويا، كما سيجري "تنفيذ خط ناقل لتزويد العقبة (٣٢٥ كم جنوب عمان) بطول ٢٢ كلم، وخط آخر إلى الجانب الإسرائيلي بطول ٤ كم مع بناء محطتي رفع لضخ المياه الناتجة" إلى البحر الميت. (جريدة الدستور الأردنية: ع ١٦٧٤١، ٢٠١٤)

وأعلن الأردن في آب/أغسطس ٢٠١٣ أنه سيمضي قدما في تنفيذ المشروع بهدف منع جفاف البحر الميت، البحيرة الطبيعية الأكثر ملوحة على سطح الأرض، والأكثر انخفاضاً في العالم، إضافة إلى تأمين مياه محلاة للأردن التي تعد من أكثر عشر دول في العالم افتقارا للمياه.

□ قطع طولي للمسارين المقترحين في نوفمبر ٢٠١٣ لمشروع أنبوب وقناة البحرين.



المصدر: [internationalpeaceandconflict.org](http://internationalpeaceandconflict.org)

٣. تمويل مشروع قناة البحرين

أعلنت خمس جهات دولية مانحة التزامها بتقديم الدعم المالي بمبلغ إجمالي وقدره ٤١٠ مليون دولار ما يعادل ٢٨٣ مليون دينار خلال مؤتمر "المانحين الدوليين للمشروع، والذي توقع بدء المشروع في عام ٢٠١٨. وبين عماد فاخوري وزير التخطيط والتعاون الدولي أن تعهدات الدول المانحة جاءت من خلال تأكيد الحكومة الأميركية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، التزامهما بتقديم ١٠٠ مليون دولار أميركي (نحو ٧٠,٨٥٠ مليون دينار) كمنحة للمشروع، فيما أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم ٤٠ مليون يورو (نحو ٣٠,٢٣٥ مليون دينار)، إضافة لتقديم ١٢٠ مليون يورو (٩٠,٧٠٧ مليون دينار)، كقروض ميسرة جدا من خلال بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD). (ناقل البحرين، ٢٠١٦:٢٣)

وأوضح أن الحكومة اليابانية أعلنت عن تقديم دعم ومساعدات عينية للمشروع بقيمة ٢٠ مليون دولار (نحو ١٤,١٧٠ مليون دينار) على شكل مضخات ومعدات لتشغيل المشروع، فيما أعلنت إيطاليا عن تقديم منحة بقيمة ٢ مليون يورو (نحو ١,٥١١ مليون دينار)، إضافة إلى ٥٠ مليون يورو (نحو ٣٧,٧٩٤ مليون دينار)، كقرض

ميسر جدا، كما أعلنت إسبانيا عن تقديم قرض بشروط ميسرة جدا بقيمة ٥٠ مليون يورو (نحو ٣٧,٧٩٤ مليون دينار). (pirclinc:2013)

### المحور الثاني: الأهداف الإقليمية لإنشاء قناة البحرين

#### أولاً: الأهداف الاقتصادية الأردنية:

وترتكز وجهة النظر الأردنية في تسويقها للمشروع وبخاصة على المستوى العربي على عدد من النقاط منها:

- ١- يعد المشروع أردني المنشأ، وأنه جاء رداً على مجموعة من المشاريع الإسرائيلية التي أرادت وصل البحر الميت بالبحر المتوسط أو الأحمر.
- ٢- المساهمة في حل المشكلة البيئية للبحر الميت والمتمثلة في انخفاض مستوى المياه فيه بشكل مستمر، مع تسويق مقولة أن البحر الميت سيختفي بعد خمسين عاماً إذا لم يتم إنقاذه الآن.

يمثل حلاً لمشكلة المياه الكبيرة التي يعاني منها الأردن بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، حيث سيوفر حسب المصادر الأردنية ما يزيد على ٨٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً للأطراف الثلاثة الأردن، وفلسطين، وإسرائيل، حيث ستكون حصة الأردن منها نحو ٥٧٠ مليون متر مكعب سنوياً، أما فلسطين فستحصل على ١٢٠ مليون متر مكعب، وإسرائيل على ١٦٠ مليون متر مكعب. (مؤتمر الدوحة الاقتصادي، 1997)

- ٣- أن التكلفة العالية للمشروع تحول دون تنفيذه من الجانب الأردني بمفرده، وهو ما يحتم أن يتم التمويل على شكل منح، وان هذا العمل يجب أن يكون مشتركاً بين الأردن، وفلسطين وإسرائيل، وبالتالي لا بد من طرح هذا المشروع بشكل إقليمي كجزء من المشاركة الدولية في العملية السلمية. (مجلة السجل عدد ٦، ٢٠٠٩)

ومن أبرز العروض لوجهة النظر هذه مقال لوزير المياه والري الأردني د. حازم الناصر نشرته صحيفة الشرط الأوسط قال فيه: "إن المشروع أردني الطرح، وقد واجه مشروعاً إسرائيلياً لربط البحرين الأبيض والميت، وقد فرض هذا المشروع (البحر الأحمر، البحر الميت) وجوده بعد النتائج الخطيرة التي عاني ويعاني منها البحر الميت، وانخفاض منسوبه حوالي ٢٤ متراً خلال الخمسين سنة الماضية، وهي عملية مستمرة بمعدل انخفاض متر واحد سنوياً جراء عملية التبخر، والاستخدامات الصناعية المقامة عليه، وانخفاض كميات المياه المغذية وبسبب

استخدامات الدول المشاطئة له، التي كانت تقدر بـ ١,٣ مليار متر مكعب ، وما ترتب على ذلك من انحسار لمساحة البحر من ١٠٠٠ كيلو متر مربع إلى أقل من ٦٣٠ كيلو متر مربع ، وانخفاض منسوبه من ٣٩٢ - متر ، إلى ٤١٢ - متر تحت السطح ، الأمر الذي سيؤدي إلى زوال البحر الميت نهائياً إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه في غضون ٥٠ عاماً . (حازم الناصر، ٢٠٠٣: ٣٢)

#### ثانياً: الأهداف الاقتصادية الفلسطينية:

بعد عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عاصمة جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢ ، وذلك بعد مرور عشر سنوات على عقد مؤتمر قمة الأرض في (ريودي جانيرو) بالبرازيل عام ١٩٩٢ ، والتي أصبح يطلق على مؤتمر جوهانسبرج قمة الأرض الثانية ، ويشارك فيها ٦٥ ألف مشارك ، وجد الجانب الفلسطيني نفسه أمام خيارات محدودة بعد أن قامت الأردن وإسرائيل بعرض المشروع على القمة بشكل منفرد، مما جعل الجانب الفلسطيني مضطراً للمشاركة في المشروع حتى يضمن المحافظة على حقوقه المشروعة، بعد أن تأكد أن لدى الأردن وإسرائيل رغبة في المشروع حتى بدون الجانب الفلسطيني. (نبيل السمان، 2002: ص٥٣)

#### وترتكز دوافع وجهة النظر الفلسطينية على الأمور التالية:

- ١- فلسطين دولة مشاطنة لحوض نهر الأردن والبحر الميت الذي يمثل جزءاً من الحدود الشرقية لفلسطين، وبالتالي يجب أن يكون لها دور كامل في جميع مراحل أي مشروع يقام في المنطقة سواء من حيث تطوير المفهوم أو التنفيذ.
- ٢- دعم الموقف الأردني الداعي للمشروع، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنجاح دراسة الجدوى البيئية الاقتصادية الاجتماعية للمشروع.
- ٣- الاحتفاظ بالحق القانوني الكامل لفلسطين كطرف مشاطئ في كيفية التعامل مع التوصيات التي تنتج عن دراسة الجدوى، وذلك بما يتلاءم وعدم المساس بحقوق



المياه المعلقة مع إسرائيل، أو السيادة للدولة الفلسطينية المستقبلية في مختلف النواحي للمشروع ذاته.

٤- المحافظة على الحقوق الفلسطينية في استغلال ثروات البحر الميت المختلفة، والتي يقوم الجانبان الإسرائيلي والأردني فقط باستغلالها، ومن المتوقع أن تحصل فلسطين على ١٢٠ مليون متر مكعب.

٥- ضمان عدم وجود آثار أو مخاطرة كبيرة للمشروع على البيئة الفلسطينية، أو على الوضع الاجتماعي لأي من قطاعات المجتمع الفلسطيني.

٦- يعتبر الجانب الفلسطيني أن إسرائيل هي المسؤولة بشكل مباشر عن مشكلة انخفاض منسوب المياه في البحر الميت، بسبب المشاريع التي نفذتها لتحويل مياه نهر الأردن وروافده إلى بحيرة طبريا. (نبيل السمان، 2002: ص ٦٢)

#### ثالثاً: الأهداف الاقتصادية الإسرائيلية:

١- ضرورة القيام بمشروعات مشتركة مع الدول العربية المحيطة بإسرائيل وبخاصة الأردن التي يمكن من خلالها التسلل إلى المنطقة بأسرها، ومن المتوقع أن تحصل إسرائيل على ١٦٠ مليون متر مكعب.

٢- أن أحد الأسباب المباشرة لفشل إسرائيل في تنفيذ المشروع في السابق هو تفكيرها في تنفيذه بمفردها، وبالتالي كان يلاقي معارضة دولية كبيرة لانتهاكه حقوق الدول المجاورة، الأمر الذي جعل منحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق يدعو الأردن الي طرح الفكرة في ذلك الوقت. (بيرس شمعون، 1996: 92)

٣- يمثل المشروع أحد الأهداف المبكرة للحركة الصهيونية التي آمنت بأن توفير المياه وتوليد الطاقة هو من أهم ركائز الاستيطان في فلسطين، ففي عام ١٩٠٢ أشار تيودور هيرتزل إلى مشروع قناة تربط بين البحر المتوسط والميت في كتابه "الأرض القديمة - الجديدة". (عادل العضال، 2005: ص ٢٠٢)

وتضيف هذه النقطة بعداً تاريخياً له أهميته بالنسبة للإسرائيليين، وأكبر دليل على هذه الرؤية ما نشرته صحيفة على همشمار في مقال كتبه ف. سيفر وقال فيه:

" إن قناة البحرين هي جزء من رسالة تيودور هيرتزل التي قرأ فيها المستقبل، وبالتالي فهي جزء من المشروع الصهيوني الكبير، وأمامنا مزيج من الأساطير التي تبعث الدفء في أكثر القلوب برودة، ويوقد النار في أكثر العقول نبوغاً".

١- تحقيق أكبر نفع ممكن للدولة العبرية، والاستفادة من المشروع في تنفيذ مشروعات قومية إسرائيلية في منطقة النقب، تزيد من قوتها الاقتصادية، والبشرية باستيعاب أكثر من مليون مهاجر حتى عام ٢٠١٥، أما عسكرياً فستعمل على بناء مفاعلين نوويين جديدين بديلين لمفاعل ديمونة.

٢- إنشاء مشروع سكة حديد، وشق طريق تجاري يربط الشرق بالغرب بديلاً عن قناة السويس، وأيضاً إنشاء مدن صناعية مع الأردن للاستفادة من العمالة الرخيصة، والاستفادة من اتفاقية وادي عربية، وسرقة مياه نهر الأردن لصالح تشجير النقب، واستيعاب مزيداً من المهاجرين. (معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، 2013:ص٣)

### المحور الثالث: المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لفلسطين والأردن وإسرائيل بعد إنشاء قناة البحرين

#### جدول رقم (١)

#### المؤشرات الاقتصادية لفلسطين والأردن وإسرائيل عام ٢٠١٥-٢٠١٦

فلسطين	الأردن	إسرائيل	
١٠,٧٤٠ مليار دولار أمريكي	٣٤,٢ مليار دولار أمريكي	٢٥٠,٥ مليار دولار أمريكي	الناتج القومي الإجمالي
٢٧-٢٩%	١٣%	٦,١%	معدل البطالة
٤٠-٥٠%	٢٧%	١٩,٢%	معدل الفقر
١٧٠٠ دولار	٥,٦٢٠ دولار أمريكي	٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي	متوسط دخل الفرد
٣,٦%	٣,٢%	٢%	معدل النمو السكاني

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والإحصاء الإسرائيلي، والإحصاء الأردني ٢٠١٦

يظهر الجدول رقم (١) بوجود تفاوت كبير بين متوسط دخل الفرد في إسرائيل مقارنة بالأردن وفلسطين، حيث بلغ ٣٠ ألف دولار، أي ٦ أضعاف دخل الفرد في الأردن، و ١٥ ضعف في فلسطين، وهذا يدل على أن الاقتصاد الإسرائيلي من الاقتصادات القوية على مستوى العالم وفق مؤشرات متوسط دخل الفرد. أما بالنسبة إلى معدل البطالة في إسرائيل فقد بلغت ٦,١ %، أي منخفضة جداً مقارنة بفلسطين ٢٩%، والأردن ١٣%.

### جدول رقم (٢)

المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لكل من فلسطين والأردن وإسرائيل بعد إنشاء

#### قناة البحرين

فلسطين	الأردن	إسرائيل	الناتج القومي الإجمالي
١١,٨٩٠ مليار دولار أمريكي	٤٥,٩ مليار دولار أمريكي	٣٠٠,٧ مليار دولار أمريكي	
٢٥%-٢٧%	١١%	٥%	معدل البطالة
١٨٥٠ دولار	٦,٨٠٠ دولار	٣٥,٢٠٠ دولار	متوسط دخل الفرد
٣,٦%	٣,٢%	٢%	معدل النمو السكاني

المصدر: تجميع الباحث من بيانات الجدول رقم (١) والمؤشرات الاقتصادية المتوقعة لكل من الدول

الثلاث من منشورات، ومقالات، وإحصاءات اقتصادية فلسطينية، وأردنية، وإسرائيلية.

يبين الجدول رقم (٢) أن الناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي سيزيد بحوالي ٥٠,٢ مليار دولار أمريكي، بينما يزيد الناتج القومي الإجمالي الأردني بحوالي ١١,٧ مليار دولار أمريكي، أما الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني فسيزداد بمقدار ١,١٥ مليار دولار أمريكي، أما متوسط دخل الفرد فسيترفع إلى ٣٥,٢٠٠ دولار في إسرائيل و ٦,٨٠٠ دولار في الأردن، و ١٨٥٠ دولار في فلسطين، وسيخفض معدل البطالة تقريباً بـ ٢% للثلاث دول.

### جدول رقم (٣)

مؤشرات قطاع المياه المتوقعة في فلسطين، والأردن، وإسرائيل عام ٢٠١٥-

٢٠١٧، بالمليون متر مكعب

العجز	العرض	الطلب	
-١٠٠	١٥٠٠	١٦٠٠	إسرائيل
-٥٨٥	١١٠٠	١٦٨٥	الأردن
-٥٠٠	٣٠٠	٨٠٠	فلسطين

المصدر: إعداد الباحث من منشورات وزارة المياه والري الأردنية وسلطة المياه الفلسطينية، ومنشورات إسرائيلية حول مستقبل المياه في بحيرة طبريا ٢٠١٧.

يوضح الجدول رقم (٣) أن العجز في إسرائيل بلغ ١٠٠ مليون متر مكعب، أما العجز في الأردن فبلغ ٥٨٥ متر مكعب، وفي فلسطين ٥٠٠ مليون متر مكعب.

#### جدول رقم (٤)

#### مؤشرات قطاع المياه المتوقعة في فلسطين، والأردن، وإسرائيل بعد إنشاء قناة البحرين

العجز	العرض	الطلب	
٦٠+	(١٦٠+١٥٠٠)١٦٦٠	١٦٠٠	إسرائيل
١٥-	(٥٧٠+١١٠٠)١٦٧٠	١٦٨٥	الأردن
-٣٨٠	(١٢٠+٣٠٠)٤٢٠	٨٠٠	فلسطين

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الجدول رقم (٤) بالإضافة إلى حصة كل دولة متوقعة بعد إنشاء قناة البحرين والبالغة ٨٥٠ مليون متر مكعب، بإضافة ١٦٠ مليون متر مكعب إلى إسرائيل، و ١٢٠ مليون متر مكعب إلى فلسطين،

يتضح من الجدول رقم (٤) أن إسرائيل بعد إضافة حصتها من قناة البحرين يصبح لديها فائض ٦٠ مليون متر مكعب تقريباً، أما الأردن فيتضح لديها عجز ١٥ مليون متر مكعب تقريباً، ويتضح لدى فلسطين عجز ٣٨٠ مليون متر مكعب تقريباً. ويعني ذلك أن المستفيد الأول من إنشاء قناة البحرين على جميع القطاعات الاقتصادية هي إسرائيل.

#### المحور الرابع: الآثار الاقتصادية المترتبة على إنشاء مشروع قناة البحرين

أولاً: الآثار الاقتصادية الفلسطينية المترتبة على إنشاء قناة البحرين:

تعد المياه من السلع غير الاقتصادية وهي موجودة في الطبيعة التي وهبنا الله إياها، ويحصل عليها الإنسان بدون مقابل مثل الهواء وأشعة الشمس. (جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٨:١٥)

كما وتعد المياه الأكثر جدلاً لأسباب كثيرة أهمها: حاجة الإنسان الأساسية لها وهناك من يعتقد أنها تتدرج تحت بند حقوق الإنسان، وفق ما جاء في منشورات مؤسسة هين رش بول الألمانية التي تعني بشؤون البيئة وأيضاً غير خاضعة لقانون السوق. (هين رش بول الألمانية، 2005)

وهناك من يعتقد أن المياه تخضع لقانون الطلب والعرض كما يتم استغلالها في تحقيق الدولة المسيطرة أو الدولة المهيمنة. (Allan,2005)

#### الآثار الإيجابية:

- ١- وفق خطة توزيع المياه المتوقع توفيرها بعد إنشاء قناة البحرين حوالي ٨٥٠ مليون متر مكعب، ستحصل فلسطين على ١٢٠ مليون متر مكعب. إضافة إلى ٢٠ مليون متر مكعب مدفوعة الثمن وفق اتفاق أوصلو عام ١٩٩٣، وأيضاً المحافظة على الحقوق الفلسطينية في استغلال ثروات البحر الميت، والتي يتم استغلالها من طرف الأردن وإسرائيل.
- ٢- إن الاحتفاظ بالحق القانوني كطرف مشاطئ للبحر الميت ونهر الأردن، والذي يمثل الحدود الشرقية لدولة فلسطين، يتوجب عليها المشاركة، وأن يكون لها دور كامل في جميع مراحل المشروع، مما يضمن عدم المس بالسيادة للدولة الفلسطينية المستقبلية وضمان عدم وجود آثار بيئية كبيرة على قطاعات المجتمع الفلسطيني.

#### الآثار السلبية:

- ١- تقويض الحقوق الفلسطينية المائية مما يضيف الصيغة الشرعية على حرمانهم من ملكيتهم في نهر الأردن.
- ٢- تدمير البحر الميت الذي يتمتع بميزة فريدة مرتبطة بنظام البيئة المحيطة به، وذلك لضخ مياه البحر الأحمر، والذي يجعله بركة ميتة ذات كثافة ملح عالية.
- ٣- إضافة إلى ذلك تعد حصة فلسطين من المياه ١٢٠ مليون متر مكعب غير كافية، وأنها تحتاج إلى ٣٨٠ مليون متر مكعب، حتى تسد العجز وفق بيانات الجدول رقم (٤).
- ٤- سيترتب على مشروع قناة البحرين ديون على خزينة السلطة الفلسطينية لا تستطيع دفعها في المستقبل، وهذا يعمق العجز في ميزانية السلطة، حيث من المتوقع أن تكون حصة فلسطين ٣,٥ مليون دولار.

#### ثانياً: الآثار الاقتصادية الأردنية المترتبة على إنشاء قناة البحرين:

تعد المملكة الأردنية الهاشمية من بين الدول العشر الأكثر افتقاراً للمياه في العالم، وبينت الدراسات التي قام بها خبراء أردنيون ومن بعض دول العالم عن احتمال جفاف مياه البحر الميت عام ٢٠٥٠.

وطرح المشروع من قبل الأردن جاء رداً على طرح مشروع إسرائيلي يربط البحر المتوسط بالبحر الميت حيث إن حصة الأردن من تمويل المشروع البالغ ١١ مليار وفق تقديرات البنك الدولي سوف تبلغ ٣٠٧ مليار دولار كقروض يتم سدادها، وبالتالي ممكن أن يكون لهذا المشروع آثار اقتصادية تؤدي إلى:

- ١- الحيلولة دون جفاف البحر الميت الذي تنقص مياهه إثر قيام إسرائيل بعملية تكرير المياه، واستخراج الأملاح والفوسفات، والسماذ، والمستحضرات الطبية بطريقة متسارعة، حيث انخفضت المساحة الاجمالية البالغة ١٠٠ كم مربع إلى

٦٦٠ كم متر مربع خلال العقود الخمسة الماضية، وبالتالي ممكن للمشروع إعادة الثروة الطبيعية للبحر الميت.

٢- بعد الحصول على حصة المياه المقترحة البالغة حوالي ٥٧٠ مليون متر مكعب، فمن الممكن أن يعمل ذلك على خلق فرص عمل جديدة تخفف من حدة البطالة البالغة حوالي ١٥ % وايضاً إنشاء مشروعات جديدة تسهم في زيادة الناتج الإجمالي الأردني.

٣- من المتوقع أن توفر القناة حوالي ٣ آلاف ميغا واط للدول الثلاث تؤدي إلى توفير استثمارات تعمل على زيادة التنمية الاقتصادية، خاصة في قطاع الصناعة والزراعة باستصلاح الأراضي الزراعية، وإقامة مناطق سياحية تسهم في زيادة دخل الفرد، ورفع مستوى المعيشة، وتحد من مستوى الفقر.

٤- إن حصة تمويل القناة البالغة تقريباً ٣,٧ مليار دولار قد تؤدي إلى تعطيل عملية التنمية في الأردن لمدة زمنية محددة، لكن تأكيد وزير الري والمياه الأردني في ذلك الوقت حازم ناصر بأن الدراسات التي توقعها ائتلافات من العروض المتضمنة ٢٠ شركة عالمية متخصصة أكدت أن تنفيذ المشروع على عدة مراحل يعمل على زيادة الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية وزيادة الدخل المحلي، وهذا يعني إمكانية الإيفاء بسداد حصة المملكة على فترات. (وزارة المياه والري الأردنية)

#### ثالثاً: الآثار الاقتصادية الإسرائيلية المترتبة على إنشاء قناة البحرين:

بذلت إسرائيل جهوداً حثيثة لمشروع ربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وهذه الرغبة ارتبطت بالعقلية الصهيونية من خلال زيادة الاستيطان، والهجرة الي فلسطين، وضمان السيطرة على الموارد المائية، وتحويلها لصالح المشروعات الاستيطانية الكبيرة، وخاصة في منطقة النقب الفلسطيني؛ لأن حصة المياه التي سوف تحصل عليها إسرائيل والمقدرة بحوالي ١٦٠ مليون م<sup>٣</sup> بالإضافة الي مياه بحيرة طبريا ومياه

نهر الأردن سيعمل علي زيادة الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي خاصة القطاع الزراعي، والصناعي، والسياحي، وقطاع النقل والمواصلات ، ومن أهم الآثار والتداعيات الاقتصادية الإسرائيلية :

- ١- يؤدي مشروع قناة البحرين إلى زيادة الصناعات الكيماوية وتطويرها، حيث تمتلك إسرائيل تقنيات حديثة في تكرير مياه البحر الميت، واستخراج الأملاح والمعادن النفيسة والنظائر النادرة، مثل: البوتاسيوم والمغنيسيوم، والفوسفات الغني بشوائب اليورانيوم الطبيعي.
- ٢- يعمل هذا المشروع على انشاء المزيد من المدن الصناعية مع الأردن، وذلك للاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة دون الحاجة إلى استيراد العمالة الخارجية على غرار المدينة الصناعية في سحاب بالأردن، هذا وقد يسهل عملية التطبيع مع الدول العربية، والتغلب على المقاطعة المفروضة من قبل العرب على منتجات المستوطنات خاصة.
- ٣- سوف يسهم هذا المشروع بالإسراع في إنشاء خط سكة حديد يمتد من إسرائيل إلى العراق والخليج العربي، وبالتالي إنشاء منظومة للنقل الإقليمي يكون محورها الأساسي إسرائيل.
- أما بالنسبة للنقل البحري فسيتم تحويل مينائي حيفا وأسدود إلى بوابة رئيسية للعبور التجاري والسياحي، ونقل الأفراد والبضائع إلى مناطق الشرق الأوسط، الأمر الذي سيقفل من الاعتماد على قناة السويس، علماً بأن إسرائيل بدأت بتطوير خط سكة حديد يربط حيفا، والعمقولة، وبيسان في الداخل، تمهيدا لربطها بأقرب منطقة تقع على معبر الشيخ حسين الأردني. (أمل شحادة، 2013)
- ٤- أما بالنسبة للمناطق السياحية، وجذب المستثمرين والسائحين، وإحداث تنمية سياحية واقتصادية فإن مخطط المشروع هو إقامة منتجعات سياحية، وأيضاً إقامة مناطق صناعية، ومشاريع تحلية للمياه، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة



متوسط دخل الفرد ورفع مستوى المعيشة داخل إسرائيل، علماً بأن متوسط دخل الفرد في إسرائيل لعام ٢٠١٧، ٢٠١٦ م يزيد عن ٣٠ ألف دولار أمريكي وفق (مركز الإحصاء الإسرائيلي). (الجهاز المركزي للإحصاء الاسرائيلي، ٢٠١٧)

#### رابعاً: الآثار البيئية والجيولوجية لإنشاء قناة البحرين

على المستوى البيئي، سيحدث حوالي ٢ مليار متر مكعب سنوياً من مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت، تأثيرات عميقة على البيئة البحرية للبحر الأحمر، بما في ذلك المناطق التي توجد فيها ثروات مصر الطبيعية، وأماكن جذبها السياحي الرئيسية في جنوب سيناء وحتى سواحل الغردقة.

كما أن خبراء يؤكدون أن البيئة المحيطة بالبحر الأحمر غير متماسكة، وغير مستقرة جيولوجياً، بما يعرضها للمزيد من عدم الاستقرار إذا ما تم حفر قناة " البحر الأحمر- البحر الميت"، مما قد يؤدي إلى حدوث المزيد من الزلازل والهزات الأرضية في المنطقة ومنها مفاعل ديمونة الذري في صحراء النقب.

#### خامساً: الانتقادات التي وجهت إلى المشروع:

واجه المشروع انتقادات عربية ودولية، لتسببه بأثار سلبية اقتصادية، والحاق الضرر بالموارد الطبيعية للبحر الميت، حيث تم إثارة وبحث الموضوع على مختلف الصعد، سواء على مستوى الجامعة العربية ومؤتمرات وزراء الخارجية العرب، أو على المستوى الإسلامي.

كما انتقدت الأمم المتحدة مشروع حفر القناة في ١٦ ديسمبر ١٩٨٢، لأنها تنتهك حرمة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتضر بالمصالح الفلسطينية، ودعت الهيئات الدولية إلى عدم تقديم أية مساعدات سواء مباشرة أو غير مباشرة لهذا المشروع. (محاسن يوسف، ١٩٨٥:ص١١٠)

### سادساً: انتقادات الجانب المصري لمشروع قناة البحرين:

تبرز خطورة منافسة مشروع قناة البحرين لقناة السويس، حيث دأب المسؤولون الأردنيون والإسرائيليون على القول إن المشروع مجرد أنبوب، وأنه ليس مخصصاً للنقل البحري وخلافه، ولكن الحقيقة غير ذلك فارتباطات المشروع بمشروعات أخرى من هذا النوع يجعل منه تهديداً حقيقياً لقناة السويس كناقلٍ دولي مهم لحركة التجارة والنفط العالمية.

بالإضافة إلى ذلك يتهدد المشروع المصالح الاقتصادية في مجال النقل الجوي والبحري، كما أن النقل البحري والجوي يتأثر سلباً بمشروع قناة البحرين، وخصوصاً فيما يختص بمشروعات الموانئ الكبرى على البحرين المتوسط والأحمر، مثل ميناء العين السخنة، وغرب التفريعة، ومطارات سيناء وغرب القناة.

أما بالنسبة لقطاع السياحة فإن المشروعات السياحية التي سوف تقام حول نقاط بدء وانتهاء فرعي القناة، والتي سوف تتوازي مع إنشاء مناطق حرة أردنية وفلسطينية من شأنها تهديد أعمدة تنمية الاقتصاد المصري الرئيسية. (اشرف علام، ٢٠٠٧:ص٣٠٢)

## نتائج وتوصيات البحث

### أولاً: النتائج:

بناءً على ما جاء في محاور البحث فقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

١- وجدت فلسطين نفسها أمام خيارات محدودة بعد عرض المشروع من قبل الأردن وإسرائيل على قمة الأرض في مدينة جوهانسبرج عام ٢٠٠٢، وكون البحر الميت يمثل جزءاً من الحدود الشرقية لفلسطين، ومن حقها استغلال ثرواته الطبيعية والمحافظة على سيادة أرضها ومياهها، فقد وافقت على مشروع قناة البحرين وتم توقيع الاتفاقية عام ٢٠١٣ في واشنطن، أما المكاسب الاقتصادية للمشروع وتدايعاتها على الاقتصاد الفلسطيني فستحصل فلسطين على ١٢٠ مليون م<sup>٣</sup> من المياه، وتحصل إسرائيل على ١٦٠ مليون م<sup>٣</sup>، والأردن على ٥٧٠ مليون م<sup>٣</sup> وهذه مكاسب ضئيلة بالنسبة لفلسطين مقارنة بالأردن وإسرائيل .

٢- سيؤدي المشروع إلى جذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى المنطقة، وإقامة مناطق صناعية مشتركة تؤدي إلى تنشيط الوضع الاقتصادي، مما يسهم في زيادة الناتج القومي الإجمالي من ١٠,٧٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٦ إلى ١١,٨٩٠ مليار دولار. أما بالنسبة إلى متوسط دخل الفرد الفلسطيني فسيرتفع من ١٧٠٠ دولار تقريباً إلى ١٨٥٠ دولار، أما عن مؤشرات قطاع المياه فسينخفض العجز من ٥٠٠ مليون م<sup>٣</sup> الي ٣٨٠ مليون م<sup>٣</sup>، إضافة إلى توفير ٢٠ مليون م<sup>٣</sup> من نوع مدفوعة الثمن وفق اتفاق أوصلو عام ١٩٩٣، أي سيصبح العجز ٣٦٠ مليون م<sup>٣</sup>.

٣- تبين من البحث أن هناك اهتماماً من الدول الكبرى لإقامة مثل هذه المشاريع، سيما وأن مشكلة المياه هي عالمية، وتعتقد هذه الدول أن هذا المشروع يسهم في التطور الاقتصادي للدول الثلاث، وأيضاً يساعد في التقدم بعملية السلام، وبالتالي فإن فلسطين سوف تقوم بدفع حوالي ٣,٥ مليار دولار كمرحلة أولى من قيمة

المشروع البالغة حوالي ١١ مليار دولار، وهذا سيؤدي إلى تعميق العجز في ميزانية السلطة الوطنية التي تعاني من ضائقة مالية نظراً لحجز إسرائيل لعائدات الضرائب المحولة من السلطة الفلسطينية، هذا الأمر يدفع بالسلطة إلى الاقتراض، أو البحث عن هبات وقروض ميسرة لتمويل المشروع.

٤- يظهر البحث أن الأردن ستحصل على ٥٧٠ مليون م<sup>٣</sup> وبالتالي سينخفض العجز من ٥٨٥ مليون م<sup>٣</sup> ليصل الي ١٥ مليون م<sup>٣</sup>. أما إسرائيل فستحصل على ١٦٠ مليون م<sup>٣</sup> وبالتالي سيكون هناك فائض يصل الي ٦٠ مليون م<sup>٣</sup>، أما على مستوى الناتج الإجمالي الأردني فسيرتفع من ٣٤,٢ مليار دولار إلى ٤٥,٩ مليار دولار، وسيرتفع متوسط دخل الفرد من ٣٠٠٠٠ دولار أمريكي إلى ٣٥٠٠٠ دولار أمريكي في إسرائيل، أما في الأردن فسيرتفع من ٥٦٢٠ دولار إلى ٦٨٠٠ دولار أمريكي.

٥- بينت الدراسة أهمية الاحتفاظ بالحق القانوني التكاملي الفلسطيني في استغلال ثروات البحر الميت مع التركيز على ضمان عدم وجود أية مخاطر للمشروع على البيئة الفلسطينية، وذلك بعد أن وجد الطرف الفلسطيني نفسه مرغماً على المشاركة في المشروع خاصة بعد قمة جوها نسبرج عندما انفردت الأردن وإسرائيل بطرحه حتى يضمن المحافظة على حقوقه المشروعة وعدم المس بالسيادة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

٦- أظهرت الدراسة أن المستفيد الأكبر من إنشاء مشروع قناة البحرين هي إسرائيل، حيث سيزداد الناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي بحوالي ٥٠,٢ مليار دولار أمريكي، وبينما سيزداد الناتج القومي الإجمالي الأردني بحوالي ١١.٧ مليار دولار أمريكي، فيما سيزداد الناتج القومي الفلسطيني بمقدار ١,١٥ مليار دولار أمريكي.

٧- أظهرت الدراسة بعض التداعيات السلبية في حال تنفيذ مشروع قناة البحرين والتي من أهمها إضفاء الصيغة الشرعية على حرمان الفلسطينيين من ملكيتهم لنهر

الأردن، وتدمير البحر الميت الذي يتمتع بميزة فريدة مرتبط بنظام البيئة المحيطة به، بالإضافة إلى تراكم الديون على خزينة السلطة الفلسطينية، حيث المتوقع أن تكون حصة فلسطين ٣,٥ مليار دولار من أصل تكلفة المشروع الاجمالية والمقدرة بحوالي ١١ مليار دولار ، وهذا قد يعمق العجز في ميزانية السلطة.

**ثانياً: التوصيات:****بناءً على نتائج البحث يوصي الباحث بالآتي: -**

١. يجب أن تكون الاستفادة من المشروع بالتساوي بين فلسطين، وإسرائيل، والأردن، وخاصة في توزيع حصة المياه، والمتوقع أن تصل إلى حوالي ٨٥٠ مليون م<sup>٣</sup> ستحصل فلسطين على ١٢٠ مليون م<sup>٣</sup> سيما وأن الاحتلال يسيطر على جميع منابع المياه الجوفية وأيضاً على مياه نهر الأردن.
٢. بما أن فلسطين دولة نامية، ويعاني اقتصادها من اختلالات كبيرة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، فإنها لا تستطيع مواكبة الدول المتقدمة اقتصادياً، ولا تستطيع أيضاً إلا الإيفاء بحصتها من تكلفة مشروع قناة البحرين، سيما وأن ميزانية السلطة تعتمد كلياً على المساعدات الخارجية، وبالتالي هناك إمكانية لتغطية حصتها في التكلفة من الدول المانحة والتي لها مصلحة لإقامة مثل هذه المشاريع.
٣. يوصي الباحث باستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية، ورفع الحصار الإسرائيلي، ودفع عائدات الضرائب، وإعطاء فلسطين ميزة للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي وأمريكا، وآسيان، مما يسهم في زيادة الناتج القومي والإجمالي ومتوسط دخل الفرد، وانخفاض معدلات البطالة، مقارنة بالدول المشاركة بالمشروع، حيث أظهر البحث أن متوسط دخل الفرد الفلسطيني لا يتجاوز ١٨٥٠ دولار أما في إسرائيل فسيصل إلى ٣٥ ألف دولار، وأما في الأردن فسيرتفع إلى ٦٨٠٠ دولار.
٤. يجب على الدول الكبرى وبعض الدول العربية المؤيدة والداعمة للمشاريع الإقليمية في مجال المياه، والتي تعمل على حل المشاكل الاقتصادية وبأدوات استثمارية أن تمكن فلسطين من السيطرة على مواردها المائية والطبيعية، وحدودها، ومعابرها البحرية، والبرية، والجوية، هذا يؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية قوية تسهم في تصحيح الاختلالات في الاقتصاد الفلسطيني.

## قائمة المراجع

### أولاً: القرآن الكريم:

١. القرآن الكريم، سورة الأنبياء، آية ٣٠.

### ثانياً: المراجع العربية:

١. إبراهيم ماهر، حقوق المزارعين، دراسة مشروع قناة البحرين، اتحاد لجان العمل الزراعي، فلسطين، ٢٠١٢- UAWC.
٢. اتفاقية إنشاء قناة البحرين، البنك الدولي واشنطن، ٢٠١٣، ٩، ١٢.
٣. حازم الناصر، مشروع البحرين (الأحمر والميت)، مقال، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٤/٧/٢٠٠٣.
٤. أشرف علام، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
٥. آمال شحادة (٢٠١٣)، القدس الغربية، New project to create drinking water from the red sea
٦. بيرس شمعون، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة وإصدار دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، عمان، ١٩٩٦.
٧. جامعة القدس المفتوحة، مبادئ اقتصاد ٢، الطبعة الأولى، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٨.
٨. جبور سمير وآخرين، قناة البحرين المتوسط والميت (المشروع الإسرائيلي وآخطاره) مؤسسات الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١.

٩. جريدة الدستور الأردنية، مقال بعنوان: الأردن يوقع اليوم على مشروع قناة البحرين العدد ١٦٧٤١، ٢٠-٢-٢٠١٤، ١٩. ربيع ثاني، ١٤٣٥هـ.
١٠. الجهاز المركزي للإحصاء الاسرائيلي، منشورات دائرة الإحصاء الإسرائيلية، القدس، ٢٠١٧.
١١. رجب طنطش، المياه في فلسطين، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار الجماهير للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، طرابلس ١٩٨٩.
١٢. العساف بيان، قناة البحرين وأثرها على الاستقرار السياسي في المنطقة، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مجلد ١٦ العدد ٣، عام ٢٠١٤.
١٣. العضايبة عادل، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
١٤. العساف بيان، قناة البحرين وأثرها على الاستقرار السياسي في المنطقة، المجلة الأردنية في القانون وعلوم السياسية، مجلد ٦، العدد ٣، ٢٠١٤.
١٥. عفيف البرزي، إسرائيل والمياه العربية، دار الحقائق، بيروت، ١٩٨٤.
١٦. ف. سيفر كاتب إسرائيلي في صحيفة (على همشمار) تصدر في إسرائيل، وهذا نقلاً عن رسالة لفيودور هيرتزل مؤسس دولة إسرائيل.
١٧. مجلة السجل، قناة البحرين مشروع حيوي ينقذ البحر الميت من الزوال، العدد ٦، مدى للصحافة والنشر، عمان الأردن ٢٠٠٩، ١٢، ١.



١٨. محاسن يوسف حمدان، مشروع قناة البحرين، (المتوسط- الميت)، دار الفرقان للنشر والتوزيع عمان، ١٩٨٥.
١٩. مركز الإعلام الفلسطيني والمعلومات قضية سلسلة دراسات، مشروع قناة البحر الأحمر- والميت، نظرة على الأبعاد البيئية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٠٤.
٢٠. مركز الإعلام الفلسطيني والمعلومات قضية سلسلة دراسات، مشروع قناة البحر الأحمر والميت نظرة على الأبعاد البيئية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ٢٠٠٤.
٢١. معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل (اتفاقية وادي عربة)، ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤، مادة ٦، بند ٤، المتعلق بالمياه.
٢٢. معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، ندوة بعنوان "اتفاقية البحرين وأبعادها الاستراتيجية بمشاركة محللين سياسيين وأمنيين، د. إبراهيم حبيب، د. ناجي البطة، د. محمد مقداد، ديوان الثقافة والفن، فلسطين، ٢٠١٣.
٢٣. مناحيم بيجن من مؤسسي حزب الليكود، وهو من تنظيم الأرجون، وأصغر رئيس وزراء إسرائيل من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٣، وتوفي عام ١٩٩٢.
٢٤. المنتدى الاقتصادي العالمي، اتفاق أردني إسرائيلي على مشروع قناة البحرين، البحر الميت، الأردن، ٢٠٠٥.
٢٥. منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
٢٦. المؤتمر الدولي لتمويل (ناقل البحرين) بين الأردن، وفلسطين، وإسرائيل، العقبة، الأردن، عام ٢٠١٦.

٢٧. مؤسسة هين رش بول الألمانية، منشورات تعني بشؤون البيئة، المياه وحقوق الإنسان، ٢٠٠٥.
٢٨. نبيل السمان، سفيان التل، وآخرون، منشورات، مؤتمر القمة العالمي، قمة الأرض الثانية، جوهانسبرج، جنوب افريقيا، عام ٢٠٠٢.
٢٩. وزارة المياه والري الأردنية، تقارير حول قناة البحرين، ٥ ائتلافات عالمية وتضم ٢٠ شركة متخصصة في تنفيذ المشاريع الكبرى (الصين وفرنسا واليابان، إيطاليا...)

#### ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Allan, g.A.2005 b power dynamics along Nile presentation given at first work shop on hydro – hegemony king's college. London. may 2005.
2. National Academy of Science .1999 water for the future. The west Bank aut Gaza strp, Isreet aud Iordau.washingtou .D.L.usA.
3. New project to create drinking water from the red sea أمل شحادة: القدس الغربية ٢٠١٣ .
4. World Bank promotes Dead – Redsea Caual Rory, Jerusalem post, july 25,2007.
5. The Islamic University Journal. Series of Natural studies and Engineering vol.15. No.2.P.250.2007 حبيب ( رضوان جهاد، حبيب (محمود، وآخرون، جفاف البحر الميت وقناة البحرين (الأحمر - الميت)
6. http://www.marefa.org :قناة البحرين
7. internationalpeaceandconflict.org